

Distr.: General
23 June 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن السودان

أولا - مقدمة

١ - بقراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، أعرب مجلس الأمن عن تصميمه على مساعدة شعب السودان من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والسلام الدائم والاستقرار وبناء سودان مزدهر وموحد يتم في ظلّه احترام حقوق الإنسان وضمان الحماية لجميع المواطنين. وانطلاقاً من الاعتراف بأن الدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل أمر يُعد من الأهمية بمكان، فقد استجاب المجلس بصورة بناءة إلى طلب طرفي اتفاق السلام الشامل فقرر إنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان. ومن خلال ممثلي الخاص للسودان، طُلب إليّ في جملة أمور، تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في السودان وتيسير التنسيق مع الفعاليات الدولية الأخرى دعماً للعملية الانتقالية التي أرساها اتفاق السلام الشامل، مع بذل المساعي الحميدة وتهيئة سبل المؤازرة السياسية للجهود الرامية إلى حل جميع الصراعات المندلعة حالياً في السودان.

٢ - وهذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، يطرح تقييماً للحالة السائدة في البلد بشكل عام منذ توقيع اتفاق السلام الشامل في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وكما يرسم السياق الذي يتم في إطاره عملية التنفيذ وإنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويرسم التقرير كذلك صورة مستكملة عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل من جانب الطرفين المعنيين كما يحدد الإنجازات التي تحققت والتحديات التي صادفت إنشاء بعثة للأمم المتحدة في السودان منذ تقديم تقريري الأخير المقدم إلى المجلس عن السودان (S/2005/57).

ثانياً - تنفيذ العناصر الرئيسية من اتفاق السلام الشامل

٣ - في تقريره المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، عرضتُ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل مبيناً نوعية التحديات الصعبة التي تنتظر الطرفين كما تنتظر الذين يساعدونهما في مرحلة التنفيذ. كما يلاحظ ضرورة التوصل إلى حلول سياسية بالنسبة إلى مناطق العنف وزعزعة الاستقرار الأخرى ولا سيما دارفور.

٤ - ومن خلال توقيعهما على اتفاق السلام الشامل فقد طرح الطرفان المعنيان معايير رفيعة للغاية بالنسبة لأدائهما خلال عملية التنفيذ. ومن ثم فإن اتفاق السلام الشامل يمثل برنامجاً لتغيير رئيسي حيث وافقت حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/جيش التحرير الشعبي على تقاسم المسؤولية على مدى فترة ست سنوات ونصف من أجل إنشاء نموذج جديد للحكم من خلال إعادة هيكلة النظام السياسي على أساس مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان فضلاً عن التغييرات الجذرية التي ينبغي إضفاؤها على النظم القانونية والاقتصادية والسياسية بما يكفل عدالة الوصول إلى الموارد والثروات الوطنية ومعالجة المظالم الاجتماعية والثقافية التي تراكت عبر عقود من الحرب الأهلية والتخلف وإهمال السكان في المناطق المهمشة من السودان. تلك التحديات هائلة وتتقضي من الطرفين العمل على التعبئة الكاملة لقدراتهما المؤسسية والموارد البشرية والإرادة السياسية المتاحة لهما.

٥ - وفيما لم يتمكن الطرفان من الالتزام بدقة بالجدول الزمني الذي وضعاه لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، فقد أوفيا بالتزامتهما، وأثبتا تقديراً واقعياً للمهام المطلوب الاضطلاع بها فضلاً عن احترام توقعات شعب السودان في إقرار السلم بعد أكثر من عقد من الحرب.

٦ - وبرغم أن اتفاق السلام يرسم إطاراً واسعاً لعملية تنفيذ تضم جميع الأطراف، فلم تبدأ سوى في الفترة الأخيرة الجهود المبذولة لجذب الأطراف السياسية الأخرى إلى الاتفاق. ولقد ساور التردد كثيراً من أطراف اللعبة السياسية في الشمال فضلاً عن بعض القوى في الجنوب إزاء الالتزام باتفاق لم يدخلوا أطرافاً فيه وبخاصة إزاء ترتيبات الحكم وتقاسم السلطة التي نصَّ عليها اتفاق السلام الشامل.

٧ - وبعد أشهر من الجهود المبذولة ومن المحادثات الشاملة، وفي اجتماع تم بين التجمع الوطني الديمقراطي والحكومة عُقد في القاهرة يوم ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ تحت إشراف مصر وبحضور جون قرنق رئيس الحركة الشعبية/جيش التحرير، تم إبرام اتفاق يتيح للتجمع الوطني الديمقراطي المشاركة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي نموذج آخر على المشاركة المتوسعة في اتفاق السلام، عُقد مؤتمر الحوار بين أطراف الجنوب الذي نظّمه معهد مَوا

الأفريقي في نيروبي في الفترة من ١٨ إلى ٢١ نيسان/أبريل وحضره أكثر من ١٠٠ من القادة السياسيين إلى جانب ممثلي المجتمع المدني. ووقع المندوبون على عهد يقضي بالالتزام بالدفاع عن اتفاق السلام الشامل كما أعلنوا التزامهم بإزاء عملية مصالحة وتقارب وطني وأصدروا عددا من القرارات التي تتعلق باتخاذ خطوات شتى تقصد إلى دعم تنفيذ اتفاق السلام. وفيما تتسم منجزات المؤتمر بالأهمية فإن الأمر لا يزال يستلزم متابعة كافية لها وخاصة بالنسبة إلى عقد اجتماع مع الجماعات المسلحة التي ما برحت خارج نطاق العملية. وبصرف النظر عن عدم مشاركة أطراف أخرى، فقد تحققت مكاسب متواضعة خلال الأشهر الثلاثة الماضية بما في ذلك عودة أعضاء الشتات السياسي السوداني. ومع ذلك، فما زال الأمر يقتضي بذل المزيد لتشجيع هذا الاتجاه بما في ذلك الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين على النحو الذي دعا إليه اتفاق السلام الشامل. وفي الوقت نفسه، ففي يوم ١ حزيران/يونيه، قام ١٥ حزبا من أركان المعارضة السياسية بما في ذلك حزب الأمة الوطني وحزب المؤتمر الشعبي بتوقيع إعلان سياسي تتعهد فيه بالعمل معا ولكن ليس ضمن سياق اتفاق السلام الشامل.

٨ - والآن وفي ختام فترة ما قبل المرحلة النهائية البالغة ستة أشهر، يحق للطرفين القول بأن بعض التقدم تم إحرازه فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي أعقاب إنشاء الفريق الوطني المشترك للمرحلة الانتقالية في نيروبي يوم ٩ آذار/مارس، بدأ الفريق في النهوض بواجباته فيما يتصل بتنفيذ أحكام اتفاق السلام. وقد اضطلع الفريق بدور محوري في الإعداد لإقامة حكومة على المستوى الوطني ومستوى جنوب السودان ومستوى الولاية/المنطقة. كما وضع استراتيجيات لجمع الأموال من أجل بداية سلسلة سليمة التوقيت للفترة الانتقالية ومن ذلك مثلا تحديد موقف الحكومة/الحركة الشعبية/الجيش الشعبي المشترك إزاء مؤتمر المانحين المعقود في أوغندا في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٩ - وفضلا عن ذلك، وصل إلى الخرطوم في ٢ نيسان/أبريل وفد متقدم كبير للحركة الشعبية/الجيش الشعبي من أجل إقرار وجود للحركة في العاصمة. وما برح بعض أعضاء الوفد يعملون مع الحكومة على معالجة طائفة متنوعة من المسائل في حين سافر أعضاء آخرون إلى المناطق الرئيسية في جنوب السودان الواقعة حاليا تحت سيطرة الحكومة لإنشاء هياكل سياسية للحركة/الجيش وبدء العمل مع حزب المؤتمر والسلطات المحلية.

١٠ - وبعد بداية بطيئة، جاء افتتاح أعمال المفوضية القومية لمراجعة الدستور في ٣٠ نيسان/أبريل ليمثل خطوة مهمة إلى الأمام في عملية التنفيذ. والمفوضية مؤلفة من ممثلين عن الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي وبعض أحزاب المعارضة السياسية الموجودة في

الشمال والجنوب وقد اجتمعت في الخرطوم وفي رومبيك. وخلال زيارتي الأخيرة إلى المنطقة أتيحت الفرصة لي لكي ألقى كلمة في أعضاء المفوضية في رومبيك فشجعتهم على إنجاز أعمالهم باعتبار أن المستوى الرفيع لدستور المرحلة الانتقالية كفيل بأن يؤثر بقوة على نجاح تنفيذ اتفاق السلام الشامل في مجالات من قبيل حماية حقوق الإنسان لشعب السودان. ومن المتوقع أن تنهي اللجنة أعمالها مع نهاية شهر حزيران/يونيه فتمهد بذلك الطريق من أجل إنشاء حكومة وحدة وطنية وأداء اليمين القانونية من جانب الرئاسة الجديدة التي تضم عمر البشير رئيسا للجمهورية وجون قرنق نائبا أول لرئيس الجمهورية وعلي عثمان طه نائبا ثانيا لرئيس الجمهورية. ومع ذلك فما زال غياب أحزاب سياسية كبرى عن المفوضية القومية لمراجعة الدستور يشكل واحدا من أسباب القلق. وعلى الحكومة والحركة الشعبية/الجيش الشعبي مضاعفة الجهود لإثبات أنهم يتبعون نهجا يدعو إلى تراص الصفوف في تنفيذ اتفاق السلام الشامل بحيث يشعر السودانيون كافة بأن العملية منهم وإليهم كما ينبغي للأطراف الأخرى أن تنتهز الفرصة المتاحة أمامها لكي تشارك كاملا في بناء مؤسسات السودان المستقبل ولقد أكدت على هذه الرسالة عند لقائي مع طه نائب رئيس الجمهورية خلال زيارتي الأخيرة إلى السودان.

١١ - ومن المسائل الأخرى التي تتطلب اهتماما خاصا مسألة التعامل مع منطقة أبيي. فقد اتفقت الأطراف على أن منطقة أبيي هي بمثابة جسر بين الشمال والجنوب. كما أن اتفاق السلام الشامل ينص على اتخاذ إجراء خاص لمعالجة هذه المسألة، عن طريق إضفاء وضع إداري خاص على هذا الإقليم خلال الفترة الانتقالية. وفي أوائل آذار/مارس، أنشئت في نيروبي لجنة أبيي الحدودية ثم زارت المنطقة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٥. وقد كانت اللجنة مدعومة من جانب مجموعة خبراء دوليين مختصين زودوها بتقييم عن مسألة أبيي. وسيقدم تقريرهم في حزيران/يونيه. على أنني بت أشعر بقلق لأن بعض العناصر المارقة، أعاققت أنشطة اللجنة في أبيي، وهي التي كانت السبب في وقوع عدد من الحوادث الأمنية التي كان يمكن بل وكان ينبغي الحيلولة دون وقوعها.

١٢ - وتشكل العديد من الجماعات المسلحة في جنوب السودان، سواء المتحالفة منها مع الطرفين أو العاملة بصورة مستقلة، تهديدا أمنيا محتملا أو مباشرا على الأرض للسكان والموظفين الدوليين. وقد تصبح هذه الجماعات عناصر مخربة خلال تنفيذ اتفاق السلام الشامل إذا لم تعالج الأطراف هذا العامل على النحو الواجب. وقد اتفق الطرفان على التعجيل بعملية ضم وإدماج الميليشيات المسلحة المتحالفة في غضون سنة واحدة من التوقيع على اتفاق السلام الشامل. ولمعالجة هذه المسألة، كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة قد عقدتا اجتماعا أوليا للجنة التعاونية للجماعات المسلحة الأخرى. ولكن

لم تعقد منذ ذلك الحين، اجتماعات أخرى ولم يحرز أي تقدم بشأن إحدى المهام المتعلقة بالموضوع، وهي إنشاء اللجان المخصصة للضم وإعادة الإدماج. ومن المؤمل أن تستأنف اللجنة التعاونية للجماعات المسلحة الأخرى أنشطتها دون إبطاء، وباعتبار بعثة الأمم المتحدة في السودان هي المراقب الدائم لهذه اللجنة فالبعثة على استعداد تام لدعم اللجنة في الأعمال التي تضطلع بها. وسيكون أيضا لنتائج الحوار بين بلدان الجنوب أثر كبير على كلتا اللجنتين، اللتين ستواجهان صعوبة في بلوغ أهدافهما خارج نطاق ذلك الحوار.

١٣ - وقد وافق الطرفان، منذ تاريخ التوقيع على اتفاق السلام الشامل، على بدء حملة إعلامية بجميع اللغات ومواصلتها خلال الفترة الانتقالية، من أجل ترويج الاتفاق شعبيا وتعزيز الوحدة الوطنية، والمصالحة، والتفاهم. ومن ثم فقد عقدت اللجنة الإعلامية المشتركة، التي أنشأها الطرفان في أوائل آذار/مارس، عددا من الاجتماعات في نيروبي والخرطوم. ويتوقع من أنشطتها على وجه الخصوص تعزيز وعي السكان بأحكام اتفاق السلام الشامل، والتصدي لمسألة الدعاية المعادية والمساعدة على إقامة علاقة تعاونية بين الطرفين في مجال الإعلام. كما اتفق الطرفان على التعاون على نشر اتفاق السلام الشامل في أوساط شعب السودان. وقامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بجولة في المناطق الخاضعة لسيطرتها لتفسير أثر الاتفاق. فيما بدأت الحكومة جولة مماثلة بدورها ووفرت اتفاق السلام الشامل على قرص مدمج (سي. دي)، كما أن نسخا من الاتفاق متاحة على نطاق واسع لشرائها من الأسواق. ورغم هذه الجهود، لا يزال الوعي باتفاق السلام الشامل وأحكامه محدودا خارج مدينة الخرطوم.

١٤ - وشرعت بعثة الأمم المتحدة في السودان في إجراء اتصالات مع كبار ممثلي الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في اللجنة الإعلامية المشتركة، لاستكشاف السبل التي تتيح للبعثة دعم الطرفين في الاضطلاع بمسؤولياتهما عن نشر المعلومات المتعلقة باتفاق السلام الشامل. وأعدت البعثة كتيبا توضيحيا، بلغة مبسطة، عن حقوق الشعب ومسؤولياته بموجب اتفاق السلام الشامل؛ وشارك في الاضطلاع على نسخ من مسودة الكتب أعضاء اللجنة الإعلامية المشتركة. وبدأت البعثة أيضا سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة بين الممثل الخاص للأمين العام وكبار الصحفيين وكتاب الأعمدة في وسائل الإعلام الوطنية من أجل تفسير اتفاق السلام الشامل والدور الذي يطلب من بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تؤديه لدعم عملية السلام.

١٥ - وهناك مناطق شاسعة في جنوب السودان أصبحت موبوءة على نحو خطير بالألغام والذخائر غير المنفجرة. وفي حين أن الحكومة تملك القدرة والخبرة اللازميتين لمعالجة هذه

المسألة، فإن هذه القدرة أو الخبرة تفتقر إليهما الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. غير أن الطرفين استطاعا تجاوز انعدام الثقة المتبادلة بينهما بشأن هذه المسألة الأمنية الحساسة، فوضعا استراتيجية وطنية منسقة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وهكذا تم تشكيل آليات جنوبية وشمالية معنية بالإجراءات المتعلقة بالألغام وما يتصل بذلك من آليات الأمم المتحدة للتنسيق، غير أن الموارد اللازمة للتنفيذ الفعال للإجراءات المتعلقة بالألغام لا تزال محدودة. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي الطرفين على صعيد النطاق الشامل لأنشطة إزالة الألغام، حيث أن استعادة خطوط النقل الآمنة بما لها من أهمية من أجل العودة المأمونة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وكذلك بالانتعاش الاقتصادي والإصلاح، خاصة في قطاعي الزراعة والتشييد.

١٦ - ووفقا للفصل السادس المعني بالترتيبات الأمنية من اتفاق السلام الشامل، تعهد الطرفان بتشكيل وحدات متكاملة مشتركة لنشرها في مناطق وقف إطلاق النار وفي الخرطوم. ويفاد بأن الحكومة حددت جميع المشاركين في الوحدات المتكاملة المشتركة التابعين لها، بينما لم تحدد الحركة الشعبية لتحرير السودان سوى بضعة منهم. وعقدت الحكومة والجيش الشعبي لتحرير السودان محادثات في جبال النوبة بشأن تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة في جنوب كردفان. غير أنه لم يتخذ أي إجراء حتى الآن فيما يتعلق بمسألة فض الاشتباك والفصل بين القوات التي ترتبط بهذه المهمة في جميع أنحاء منطقة وقف إطلاق النار.

١٧ - ويعتبر تزويد بعثة الأمم المتحدة في السودان بأحدث وأكمل المعلومات عن انتشار وتشكيل قوات الطرفين إحدى مسؤولياتهما الرئيسية التي حددها اتفاق السلام الشامل. وقد أتاح للجنة العسكرية المشتركة المنتشرة في جبال النوبة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ معلومات للبعثة عن القوات المتواجدة في جنوب وغرب كردفان. ولكن في حين أن الحكومة قدمت كامل التفاصيل عن قواتها في مناطق وقف إطلاق النار الأخرى، لم تفعل الحركة الشعبية لتحرير السودان الشيء نفسه بعد.

١٨ - وكان الطرفان قد دللا في الماضي على التزامهما بالاتفاق المعني بالوقف المؤقت للأعمال الحربية، الموقع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ثم واصلا احترامهما لالتزامات إطلاق النار بعد التوقيع على الاتفاق الدائم لوقف إطلاق النار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومنذ صدور قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) لم يقدم إلى البعثة أي تقرير رسمي عن وقوع خرق لوقف إطلاق النار سواء من جانب الحكومة أو من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان. إلا أنه في جبال النوبة، قدمت الحكومة

١٩ شكوى إلى اللجنة العسكرية المشتركة، تم إقرار ست منها بينما لا تزال ثلاث منها دون حل. وقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان ١٠ شكاوى، تم إقرار اثنتين منها بينما لا تزال اثنتان دون حل. وتتعلق هذه الشكاوى أساساً بتحركات الجنود وحالات التحرش، والعنف الموجه ضد المدنيين والاحتجاز التعسفي.

١٩ - وفيما يتعلق بالإفراج عن أسرى الحرب، كانت لجنة الصليب الأحمر الدولية قد حددت ٧٥٠ أسيراً يوجدون تحت سيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وقد أطلق سراح ١٥٠ أسيراً في وقت سابق، وإن كان ذلك دون مشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية التي يستلزم الاتفاق الدائم لوقف إطلاق النار حضورها. وينبغي التذكير بأن رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان ألقى بياناً عاماً خلال حفل التوقيع في ٩ كانون الثاني/يناير قال فيه إنه سيطلق سراح جميع أسرى الحرب على الفور. غير أنه بعد مرور خمسة أشهر على بدء الفترة الانتقالية، لا يزال بعض هؤلاء الأسرى قيد الاحتجاز. ولا مناص من إطلاق سراح جميع السجناء دون إبطاء بالتنسيق مع لجنة الصليب الأحمر الدولية. وقد ذكرت الحكومة، أنها لا تحتجز من جانبها أي أسرى حرب ووقعت على مذكرة تفاهم مع لجنة الصليب الأحمر الدولية للتنسيق والوساطة فيما يتعلق بهذه المسائل. إلا أن الحركة الشعبية لتحرير السودان رفضت التوقيع على مذكرة التفاهم، من باب الاحتجاج، فيما يبدو، على أن لجنة الصليب الأحمر الدولية لم تتحقق من تأكيد الحكومة بأن ليس لديها أي محتجزين.

٢٠ - ولا يمكن إقرار العديد من الآليات والهياكل التي توخاها اتفاق السلام الشامل، من قبيل هيئة الرئاسة، إلا بعد اعتماد الدستور الوطني الانتقالي. ويؤكد هذا النهج من جديد على سيادة القانون في استراتيجية المصالحة والتعمير الشاملة لاتفاق السلام الشامل. ونتيجة لذلك، فلا سبيل إلى أن يتم، بصورة قانونية، إقامة العديد من المؤسسات الأساسية التي تعتبر حيوية بالنسبة لنجاح التنفيذ قبل إنشاء فرعي السلطتين القضائية والتنفيذية على المستوى المحلي. وهذا يفسر عدم الشروع بعد في إنشاء هيئات من قبيل اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، ومجلس الدفاع المشترك، ولجنة التقدير والتقييم، واللجنة الوطنية للأراضي، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للنهوض، وبعض المؤسسات الأساسية على مستوى جنوب السودان والولايات. ولا يمكن إقامة هذه المؤسسات إلا بأن يعمل الطرفان جنباً إلى جنب وضمن إشراف القوى والمجموعات السياسية الأخرى، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل.

ثالثاً - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

٢١ - تعكس ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان حسامة وتعقيد التحديات التي تواجه الطرفين لدى تنفيذهما اتفاق السلام الشامل. وقد عهد مجلس الأمن بصورة واضحة إلى ممثلي الخاص بالدور القيادي في تنسيق أنشطة الأمم المتحدة في السودان؛ وتلك مهمة يقوم بها بانتظام من خلال آليات شتى منها توليه قيادة فريق الأمم المتحدة القطري وتعبئة الموارد وأوجه الدعم من جانب المجتمع الدولي لأغراض المساعدة العاجلة والتنمية الاقتصادية الطويلة الأجل؛ وتيسير التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى، في تنفيذ الأنشطة التي تدعم العملية الانتقالية التي أنشأها اتفاق السلام الشامل؛ وبذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم السياسي للجهود المبذولة لحل جميع الصراعات الناشئة حالياً في السودان. وبدخول الطرفين في مرحلة حرجية من مراحل معالجة ترتيبات تقاسم السلطة والترتيبات الأمنية، تواصل بعثة الأمم المتحدة في السودان، بقيادة مبعوثي الخاص، تنفيذ ولايتها الواسعة النطاق، سعياً نحو الهدف الطموح المتمثل في دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل بأكمله.

٢٢ - ويعد التعاون الوثيق بين الطرفين وبين بعثة الأمم المتحدة في السودان أمراً أساسياً لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. فخلال اجتماعاتي في السودان في أواخر أيار/مايو مع النائب الأول للرئيس، علي عثمان طه، ورئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، الدكتور جون قرنق، اطمأننت مجدداً إزاء التزامهما بالتفاعل مع بعثة الأمم المتحدة في السودان امتثالاً لنص الاتفاق وروحه. وقد قدم الطرفان ضمانات مماثلة إلى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، جان - ماري غويهنو، وإلى مستشاري الخاص الأخضر الإبراهيمي، لدى زيارتهما للسودان في أوائل أيار/مايو.

٢٣ - ولا تزال البيئة الأمنية في السودان غير مستقرة، بما في ذلك الجنوب، والمناطق الانتقالية الثلاث، وشرق السودان ودارفور. وقد ساهمت أعمال العنف المتصلة بالمظالم السياسية والاقتصادية، فضلاً عن القتال العشائري، واشتباكات الميليشيات، وسرقة الماشية، بصورة مجتمعة، في معاناة السكان، كما أعاق وصول المساعدات الإنسانية.

٢٤ - وتتزايد حوادث اللصوصية في مناطق لا تعرف عادة وقوع مثل هذه الحوادث. ويجري حالياً فحص دقيق للمناطق التي كان التقييم لها في الماضي يفيد بأنها مناطق آمنة لعمليات كيانات الأمم المتحدة، نظراً لتدهور مستوى التعاون بين الفصائل المتحاربة السابقة. كما تشهد المناطق التي تجري فيها أنشطة استغلال النفط واستخراجه تصاعداً في التوتر. ولا تزال الحالة في أبيي، وملكال، وبينتيو/روكونا غير مستقرة، مع ما يصاحب ذلك

من معاناة للسكان المحليين والعائدين في جميع المناطق الانتقالية الثلاث من جراء البيئة التي أصبحت غير آمنة بسبب أنشطة الميليشيات.

الجوانب العسكرية

٢٥ - بدأ نشر العناصر العسكرية من بعثة الأمم المتحدة في السودان في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل بوصول ضباط أركان القيادة التابعين للأمم المتحدة وخدمات الدعم المتكاملة للبعثة إلى الخرطوم. وأتاح ذلك لرئاسة القوة في الخرطوم ومكتب تنسيق الرصد المشترك المسؤول عن دعم اللجنة العسكرية المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار في جوبا تحقيق قدرة تشغيلية أولية في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ وفقا لأحكام اتفاق السلام الشامل.

٢٦ - ومع موعد كتابة هذا التقرير تم نشر ١١٥ من ضباط الأركان العسكريين و ١٢٧ مراقبا عسكريا من مراقبي الأمم المتحدة و ٥٧٩ فردا تابعين للبلدان المساهمة بقوات (الوحدة النيبالية والفصيلتين الهندسييتين للهند وبنغلاديش) أي ما مجموعه ٨٢١ فردا من جميع الرتب في منطقة البعثة.

٢٧ - ويعتبر نشر أفراد بعثة الأمم المتحدة في السودان في الوقت المناسب أمرا أساسيا لدعم اتفاق السلام الشامل. ويشكل تنفيذ مثل هذه العملية الكبيرة والمعقدة في بلد شاسع كالسودان تحديا كبيرا على نحو ما أشرت إليه في تقارير السابقة. ومما يدعو للأسف أن عدة عوامل تسببت في تأجيل نشر حفظة السلام في جنوب السودان. وكان من بين العوامل الرئيسية التغيرات التي طرأت على تشكيل القوة بناء على طلب الجيش الشعبي لتحرير السودان/الحركة الشعبية لتحرير السودان وعدم قدرة البلدان المساهمة بقوات على الاستجابة لخطط الانتشار المعدلة. وفي بعض الحالات كانت الحكومة لا تستجيب بتوفير الأرض اللازمة لإقامة المخيمات العسكرية ولا يزال يتعين على السلطات في الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان تفعيل سياستها بشأن موضوع تخصيص الأراضي لبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٢٨ - ولقد ضاعف من تأخير في الانتشار عدم وجود اتفاق موقع لمركز القوات. وشاركت بعثة الأمم المتحدة في السودان بالتنسيق مع مقر الأمم المتحدة في مشاورات عُقدت مع الطرفين للوصول إلى اتفاق بشأن مركز القوات على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن. ووصلت هذه المشاورات إلى المرحلة النهائية حاليا كما أكد الطرفان للأمانة العامة من جديد بأن العملية سوف تكتمل قبل ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥. وأخيرا فإن بدء هطول الأمطار كان عائقا كبيرا آخر بالنسبة للانتشار مما تسبب في عقبات كأداء حالت دون تنفيذ أنشطة الانتشار والأنشطة اللوجستية والتحضيرية الأخرى.

٢٩ - وفي حين استمر نشر ضباط الأركان العسكريين في مقر القوة والمراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة المسؤولين عن مهام التحقق والرصد على نحو يحقق الهدف المنشود إلى حد كبير، فقد أعاقَت العوامل المذكورة أعلاه بشكل خطير نشر عدد المراقبين العسكريين الذين كان في مقدور البعثة نشرهم. وفي الوقت ذاته أدى التأخير في نشر أفراد البلدان المساهمة بقوات إلى ترك قطاع المقر في حاجة إلى التغطية الأمنية والطبية اللازمة للنشر الميداني للأعداد الكبيرة من المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة والأفراد المدنيين. وكنيجة لذلك تخضع خطة النشر حالياً للمراجعة. ومن المتوقع أن يتم نشر الأفرقة الطبية التجارية إلى المنطقة في نهاية حزيران/يونيه لتوفير دعم طبي مرحلي قبل وصول القدرات الطبية من البلدان المساهمة بقوات. بيد أن القرار المتعلق بعمليات النشر المنقحة لن يتم اتخاذه إلا بعد استعراض دقيق للحالة الأمنية ولأوضاع السلامة بما في ذلك القدرات المتاحة للمعالجة أو للإجلاء الطبي لما يقع من إصابات.

٣٠ - وينبغي ملاحظة أن الطرفين كانا قد أوكلا إلى الأمم المتحدة في اتفاق السلام الشامل مهمة رئاسة اللجنة العسكرية المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار. ففي الاجتماع الأول للجنة الذي عقد في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٥ برئاسة قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان شارك الطرفان بصفة مراقبين. وعقد الاجتماع الثاني في ٢٤ أيار/مايو حيث أكد الطرفان من جديد التزامهما بالتقيد بالإجراءات الواردة في اتفاق السلام الشامل. وأكدوا دعمهما التام لتنفيذ الاتفاق الشامل معربين عن رغبتهما في التعاون في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام. وفي الاجتماع الثالث للجنة العسكرية المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار، المعقود في ٧ حزيران/يونيه قبل الطرفان قائمة المهام استناداً إلى اتفاق السلام الشامل كأساس للمداولات في اللجنة في المستقبل. كما اتخذوا إجراءات بشأن مجموعة كبيرة من القضايا شملت جمع المعلومات المتعلقة بحجم وتشكيل قواهما والمسائل المتعلقة بأسرى الحرب المحتجزين. وأكدت الحكومة أنها أصدرت تعليمات لوقف جميع عمليات التجنيد في الخدمة الوطنية والتدريب في المناطق التي يشملها اتفاق السلام الدائم.

٣١ - ووفقاً لاتفاق السلام الشامل، واصلت اللجنة العسكرية المشتركة العاملة في جبال النوبة وفريق التحقق والرصد العامل في جنوب السودان الاضطلاع بمهام التحقق والرصد بفضل الدعم المقدم من البلدان المانحة في منطقتي مسؤوليتهما وفي إطار الإشراف العملي لبعثة الأمم المتحدة في السودان. وقد تمت التصفية التدريجية للجنة العسكرية المشتركة على النحو المخطط له في ٢٠ حزيران/يونيه ونقلت مسؤولياتها إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان. ويتوقع أن يواصل فريق التحقق والرصد مهمته إلى أن تصبح بعثة الأمم المتحدة

في السودان في وضع تشغيلي كامل في جنوب السودان. وظلت الآليتان تؤديان مهامهما بشكل جيد.

٣٢ - وأقام المراقبون العسكريون التابعون للأمم المتحدة الذين تم نشرهم في القطاعات اتصالات مع الأطراف وهم يتولون تسيير دوريات محدودة. كما أكملت الوحدة النيبالية نشر أفرادها في كسلا (في شرق السودان) وأنشأت مقرا لتنسيق إعادة الانتشار وأجرت اتصلا مع الأطراف لإنشاء لجنة للرصد المشترك في المنطقة. ومن المنتظر أن ترشح الأطراف ممثلها في اللجنة العسكرية المشتركة في كسلا فيما قررت اللجنة العسكرية المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار في اجتماعها الأخير معالجة المسألة في أقرب فرصة ممكنة.

سيادة القانون

٣٣ - أحرزت وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدما في إشراك الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة في القضايا المتعلقة بسيادة القانون من خلال حوار السياسات وزيادة الوعي وبناء القدرات على الصعيد المركزي وعلى صعيد الولايات. فعلى صعيد الولاية تم إنشاء وجود دولي لسيادة القانون في دارفور ومناطق الصراع الثلاث وجنوب السودان. ولكنه لن يكون مجديا إلا إذا عولجت بشكل موضوعي قضية استقلال القضاء وعمليات الإصلاح القانوني بعد اعتماد الدستور الوطني الانتقالي وإنشاء اللجنة الوطنية للهيئة القضائية.

الشرطة المدنية

٣٤ - لمساعدة الطرفين على تعزيز سيادة القانون وإنفاذ القانون أقامت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة علاقات جيدة مع قوات الشرطة لدى الطرفين. وصودفت معوقات كبيرة بشأن توافر مواقع للقطاع والفريق التحضيري مما تسبب في بطء وتيرة نشر الأفراد. وبالرغم من التأخيرات أمكن إقرار وجود للعمليات في جوبا واستطاع فريق قطاع جوبا من خلاله البدء في تسيير دوريات في المنطقة في غضون يومين من وصوله. وبالرغم من عدم إقرار وجود "سكني" خارج جوبا فقد تم تسيير دوريات منتظمة لبناء الثقة إلى كل من ياي ورومبيك وتوريت. وتجري إدارة القطاع الثاني (واو) من جوبا، على أن يستمر هذا الترتيب حتى يتيسر النشر في الموقع. وحتى موعد كتابة هذا التقرير تم نشر ٣٣ من ضباط الشرطة المدنية في منطقة البعثة.

٣٥ - وقد وافق الطرفان على عقد اجتماع لسلطات الشرطة على أعلى المستويات ولكن لم يتم هذا الاجتماع حتى الآن. واقترحت بعثة الأمم المتحدة في السودان إنشاء لجنة مشتركة

لكبار ضباط الشرطة لمعالجة المسائل المتعلقة بالسياسة على أعلى مستوى للعمليات. ومن المتوقع عقد الاجتماع الأول للجنة في جوبا في أواخر حزيران/يونيه. وفي أوائل الشهر بدأ ٤٠ من مرشحي الحركة الشعبية دورة أساسية لمدة ستة أشهر لتدريب أفراد الشرطة. واجتمع مسؤولو شرطة الأمم المتحدة إلى ممثلين عن شرطة الحكومة لتحديد برامج واحتياجات تدريب الشرطة في السودان مستقبلاً. كما بدأ برنامج يهدف لإشراك المجتمع المحلي والشرطة مع التركيز على بناء الثقة وبت روح الاطمئنان بين صفوف الشباب.

عودة المشردين داخليا واللاجئين

٣٦ - تمثل العودة الطوعية في ظل الأمان والكرامة للمشردين داخليا أهمية كبيرة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل. إلا أن الأوضاع لم تنهياً بعد لتحقيق عودة منظمة على نطاق واسع. وبالرغم من ذلك تتواصل العودة التلقائية من قبل المشردين داخليا واللاجئين وقد تصل أعدادهم إلى مئات الآلاف في هذه السنة. وفيما يعزى ذلك جزئياً إلى الثقة في عملية السلام إلا أنه يرجع أيضاً إلى الضغوط السياسية فضلاً عن هدم مستوطنات المشردين داخليا في الخرطوم. فعلى سبيل المثال وقعت مناوشات عنيفة في ١٨ أيار/مايو في مخيم المشردين داخليا في سوبا إلى جنوب الخرطوم تسببت فيها محاولة الحكومة غير الموفقة لنقل سكان المخيم وأدت المصادمات إلى أحداث مأساوية منها مصرع نحو ١٤ من أفراد الشرطة وعدد غير مؤكد من المدنيين.

٣٧ - وبالرغم من أن عمليات العودة التلقائية للمشردين داخليا إلى الجنوب بلغت ذروتها في الفترة شباط/فبراير - آذار/مارس ثم بدأت تقل في أيار/مايو بسبب بدء موسم الأمطار، فما برحت المجتمعات المحلية المتلقية لها تعاني ضغوطاً متزايدة بسبب تزايد وصول العائدين. الذين يحتاج بعضهم ممن تقطعت بهم السبل في طريق العودة بسبب الأمطار مساعدات إنسانية. وتمثل ممارسات فرض ضرائب غير مشروعة على العائدين ومركبات المساعدة الإنسانية بواسطة مختلف الميليشيات مصدر انشغال متواصل في هذا الخصوص.

٣٨ - وتعتزم الأمم المتحدة تقديم مجموعة واسعة من الخدمات والدعم للسكان الذين يختارون العودة التلقائية. وتمثل السياسات المتسقة وعمليات التنسيق بين طرفي اتفاق السلام الشامل والأمم المتحدة والشركاء عنصرًا حيويًا لتفادي الاستجابة المجزأة لمشكلة العائدين. ولتوسيع نطاق برنامج العودة والاستيطان وإعادة الاندماج أنشأت بعثة الأمم المتحدة في السودان فريقاً محورياً معنياً بالعائدين حيث طرح خطة عملية لدعم حالات العودة التلقائية بما في ذلك تقديم المساعدة الإنسانية وإسباغ الحماية في مناطق التشريد وفي طريق العودة وفي أماكن الوصول.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج

٣٩ - تحتاج السلطات السودانية والمجتمع الدولي إلى تركيز جهودهما لتشجيع عملية واسعة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والمصالحة. والهدف الأسمى لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان هو المساعدة على في هيئة بيئة تفضي إلى تحسين الأوضاع الأمنية ولدعم الاستقرار الاجتماعي بعد تنفيذ اتفاق السلام على طول البلاد ولتفعيل عملية المصالحة الوطنية تتم على مستوى القواعد الشعبية في طول البلاد وعرضها. وحتى قبل توقيع اتفاق السلام الشامل استطاع الطرفان تحسين المناخ السياسي الذي يمكن من خلاله تنفيذ برنامج لنزع السلاح والتسريح. وبعد توقيع اتفاق السلام الشامل قام الطرفان بتعيين سلطات مؤقتة تعنى بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وهي تقوم بدورها حاليا بإنشاء مكاتب إقليمية ونشر الضباط الميدانيين. وقد وضعت سلطات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المؤقتة مشروع وثيقة تتعلق بسياسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج استنادا إلى اتفاق السلام الشامل بمساعدة فنية قدمتها بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

٤٠ - وتم إعداد البرنامج المؤقت لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ليغطي الفترة من منتصف عام ٢٠٠٥ إلى منتصف عام ٢٠٠٦ بواسطة الحكومة والسلطات المؤقتة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان وبدعم قدمته وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان. والبرنامج مطروح حاليا للموافقة عليه من جانب الحكومة وقيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان.

٤١ - وقد بات من الأمور الحيوية أن يقوم الطرفان حاليا بالإعلان عن حالة قواتهما العسكرية على النحو المتفق عليه في اتفاق السلام الشامل لتمكين بعثة الأمم المتحدة في السودان من مساعدتهما في إعداد برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لعام ٢٠٠٦. أما الاحتياجات الخاصة للنساء اللائي قمن بدور أساسي (بشكل رسمي أو غير رسمي، طوعي أو غير طوعي) أثناء الصراع فسوف تجري معالجتها بدقة لضمان إدراجها في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

حماية المدنيين

٤٢ - ما زالت حماية المدنيين على نطاق السودان تشكل تحديا رئيسيا لطرفي اتفاق السلام الشامل وللمجتمع الدولي أيضا. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تحمي جميع المدنيين السودانيين الذين يتهددهم الخطر باعتبار أن ذلك هو الالتزام الواقع على عاتق السلطات المختصة. ومن

هنا تركز الأمم المتحدة وشركاؤها الاهتمام على الفئات المستضعفة مثل جماعات العائدين والسكان المقيمين في مناطق مضطربة. وقد اتضحت الحاجة لاتخاذ إجراء بالفعل من واقع تقارير أفادت عن استغلال العائدين ونهب ممتلكاتهم ووقوع اعتداءات بدنية وممارسات العنف على أساس جنسي والتجنيد الإجباري على طول خطوط العودة. وسوف تستخدم دوريات حفظ السلام لدعم الطرفين في ضمان حماية المدنيين في الوقت الذي تقوم فيه شرطة الأمم المتحدة المدنية بإعادة الخبراء إلى كيانات إنفاذ القانون على مستوى البلاد بأسرها مع تقديم الدعم عند الضرورة في وضع السياسات اللازمة في ميدان إنفاذ القانون.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٣ - كانت أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام تهدف إلى دعم انتشار البعثة والتركيز على تطهير الطريق الواصلة بين لوكيشوغيو - كويتا - توريت - وجوبا والطريق التي تربط بين ياي وجوبا وبين ملكال وكوسيتي وكذلك بشأن التنسيق العام بين العنصر العسكري لبعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية والمحلية. وترمي الخطة إلى فتح الطريق الذي يمثل أهمية استراتيجية والممتد بين ياي وجوبا في ٩ تموز/يوليه. بيد أن بداية موسم الأمطار والصعوبات التي تواجه الحركة عبر خطوط العبور أبطأت خطى تنفيذ الأنشطة. وبسبب محدودية الموارد يتم تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالألغام أساسا في جبال النوبة ورومبيك ويبي وكويتا والفاشر. وأصبح من الجوهرى المبادرة فورا إلى توسيع قدرات مسح الأراضي وعمليات التطهير والتوعية بمخاطر الألغام لتمكين السكان المحليين من استئناف أنشطتهم الاقتصادية وتيسير العودة المستدامة للمشردين داخليا واللاجئين وتمكين وكالات المعونة الإنسانية من مباشرة عملياتها دون خشية من مخاطر الألغام أو الأجهزة غير المتفجرة.

حقوق الإنسان

٤٤ - بدأت البعثة مشاورات مع الطرفين ومع المنظمات غير الحكومية لوضع برامج من شأنها دعم تنفيذ عناصر حقوق الإنسان من اتفاق السلام الشامل بما في ذلك إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تعزيزا لحقوق الإنسان وحماية لها.

٤٥ - وعمدت البعثة إلى التعجيل بإيفاد موظفي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى دارفور حيث يوجد الآن ٤١ موظفا دوليا لحقوق الإنسان. ومن في ذلك ١٠ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين موزعين في تلك المنطقة. ويتولى هؤلاء الموظفون رصد انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور واسترعاء اهتمام السلطات والأمم المتحدة إلى تلك الانتهاكات، كما

يقدمون المساعدة إلى الضحايا ويتابعون القضايا المطروحة ويعملون مع السلطات المحلية ومع غيرها من الأطراف المعنية تعزيزاً لحماية حقوق الإنسان للمدنيين. وبالإضافة إلى أعمال موظفي حقوق الإنسان على الأرض، فكثيراً ما تشارك البعثة الحكومة وغيرها من الأطراف المعنية في حوار يقصد إلى التصدي للعقبات الرئيسية التي تحول دون تحسين حالة حقوق الإنسان في دارفور، مع مساعدة الحكومة، عند الاقتضاء، على التصدي لما يحدث من انتهاكات. وتعمل البعثة حالياً على اكتشاف السبل الملائمة لإنشاء أفرقة حماية مدنية فعالة في دارفور. بما في ذلك ما يتم من خلال التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. كما تتوقع البعثة زيادة في عدد موظفي حقوق الإنسان في دارفور لكي يبلغ العدد خلال شهر تموز/يوليه ٢٥ موظفاً برغم القيود اللوجستية والأمنية التي تكتنف توزيعهم.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٦ - شرعت بعثة الأمم المتحدة في السودان في تنفيذ برنامجها بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز طبقاً لخطة العمل التي أعدتها البعثة. وتم إنشاء قوة عمل على نطاق البعثة بأسرها تتولى تنسيق الأنشطة المنفذة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهناك عدة مئات من موظفي الأمم المتحدة من مدنيين وعسكريين انخرطوا في دورات التوعية في إطار عملية تدريبهم الأساسية، كما تتولى البعثة تنسيق أنشطتها مع سائر الأطراف صاحبة المصلحة بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وبرنامج السودان الوطني المعني بالإيدز كما تزود الأطراف المختلفة الأخرى بالدعم التقني في هذا المجال.

القضايا الجنسانية

٤٧ - اقتضت مدة الصراع المطوّلة في السودان ضريبة فادحة من المرأة بالذات. وفي إطار جهودها لمعالجة أوجه الإجحاف الجنسانية وحشد مشاركة المرأة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، بدأت بعثة الأمم المتحدة في السودان تنفيذ برامج تدريبية بشأن المفاهيم الجنسانية للنظر السودانيين. وشملت عمليات التدريب فيما قبل التوزيع التي باشرتها البعثة توعية بشأن الحساسيات الجنسانية في سياق البيئة الثقافية المتنوعة في السودان.

قواعد السلوك

٤٨ - يتمثل الهدف الأسمى للأمم المتحدة بالنسبة إلى موظفيها من عسكريين ومدنيين في ضمان أن تعكس سلوكياتهم في جميع الأوقات أقصى احترام للعادات والأعراف السودانية وللشعب السوداني قبل أي طرف آخر.

٤٩ - وفي مجال الاستغلال والإيذاء الجنسي، تضم البعثة فرعاً خاصاً في برنامج التدريب التمهيدي لجميع الموظفين الجدد من عسكريين ومدنيين حيث يتم تعريف وتفسير نشرة الأمين العام (ST/SGB/2003/13)، المؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وسياسة الأمم المتحدة في عدم التسامح بحال من الأحوال. كما بدأت البعثة برنامجاً إعلامياً موجهاً إلى أكثر القطاعات استضعافاً في المجتمع السوداني - النساء والأطفال المعوزين. وعُقدت في جوبا سلسلة من الاجتماعات، بما في ذلك حلقة عمل مجتمعية دامت ثلاثة أيام. وسوف تتكرر هذه العملية في جميع مناطق توزيع بعثة الأمم المتحدة في السودان لشرح سياسة الأمم المتحدة فيما يتعلق بعدم التسامح بأي صورة إزاء الاستغلال والإيذاء الجنسي مع تحديد نقاط الاتصال ضمن البعثة ذاتها حيث يمكن الإبلاغ عن أي ادعاءات بحدوث انتهاكات في هذا الصدد واستخدام الشبكات القائمة ضمن صفوف المجتمع السوداني للمساعدة على حماية المستضعفين من النساء والأطفال.

الإعلام

٥٠ - تعمل البعثة على مساعدة الأطراف من أجل تعزيز الفهم لعملية السلام ونشر بنود اتفاق السلام الشامل. كما استهلكت البعثة أنشطة لزيادة وعي السكان بدور البعثة في تنفيذ الاتفاق المذكور وبدأت مشاورات مع اللجنة الإعلامية التي تمثل طرفي الاتفاق فيما يتصل بنوعية المساعدة التي يمكن لبعثة الأمم المتحدة أن تقدمها إلى الطرفين بشأن نشر المزيد من المعلومات الإيضاحية على المستوى المجتمعي المحلي. وبالإضافة إلى ذلك قادت البعثة فريق تقييم متعدد التخصصات إلى الجزء الشرقي من البلاد لشرح دور البعثة على النحو الذي ورد به تعريفه في اتفاق السلام الشامل وفي القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) إلى قادة المجتمع المحلي، مع تقييم المواقف إزاء وجود الأمم المتحدة العسكري والمدني. وسوف يتم بعد ذلك إفاد بعثات مماثلة إلى المناطق الحساسة الأخرى من البلاد.

٥١ - وترمز البعثة إنشاء محطة إذاعة تبث برامج إخبارية وأخرى عن الشؤون الجارية وتكفل منبراً للحوار في نطاق المجتمعات المحلية السودانية إضافة إلى حوارات مع البعثة ذاتها. وقد بدأت البعثة في تدريب مواطنين سودانيين لتولي وظائف في محطة الإذاعة السالفة الذكر. وهناك كذلك سياسات موضوعية في مجال التحرير فضلاً عن بدء خريطة البرامج وسوف يشرع يبدأ راديو بعثة الأمم المتحدة في السودان في إنتاج المواد الإذاعية في آب/أغسطس في الخرطوم كما يبدأ البث مع مستهل شهر أيلول/سبتمبر. وسوف تبدأ كذلك محطة تقوية للإرسال في جوبا إضافة إلى تغطية بالمرحة القصيرة في مناطق السودان الأخرى تعمل في

الوقت نفسه مع البث في الخرطوم. ومن المقرر بدء إنتاج البرامج المتخصصة للجنوب في شهر تشرين الأول/أكتوبر.

٥٢ - وتمت المشاورات عبر الأشهر الأخيرة مع وزارة الإعلام وإدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون السودانية ومؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية الوطنية التي وافقت من حيث المبدأ على توزيع تردد مطلوب لراديو البعثة بانتظار الموافقة السياسية من جانب مجلس الوزراء وهيئة للإذاعة والتلفزيون السودانية بوصفها وكالة الترخيص الحالية. ولم تصدر الموافقة حتى الآن فيما كانت الحركة الشعبية متعاونة بشكل عام مع راديو البعثة وتم إنشاء لجنة فنية بناء على طلب البعثة لمناقشة موضوع الإرسال الإذاعي في جنوب السودان ومن المتوقع إحراز المزيد من التقدم بشأن إذاعة البعثة بعد إقامة حكومة الوحدة الوطنية وتوقيع اتفاق مركز القوات.

الدعم المقدم من المانحين

٥٣ - ثمة توقعات عالية تراود السلطات والشركاء الإنسانيين والسكان بشكل عام إزاء عملية السلام وسرعة تنفيذها. وفي ضوء متطلبات تبلغ ١,٥٦ بليون دولار موضحة في خطة عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ قدم المانحون نحو ٧٤٨ مليون دولار حتى الآن وهذا مبلغ يقصر عن المطلوب من أجل النهوض بمسؤوليات الأمم المتحدة الأساسية في السودان. ومن دواعي الانشغال بشكل خاص استجابة ٢٧ في المائة إلى احتياجات الجنوب والاستجابة بنسبة ١٣ في المائة إلى احتياجات المناطق الأخرى من السودان مما يشمل بصورة واضحة مناطق مرحلة الانتقال الحرجة ومناطق الشرق حيث التهديد باندلاع الصراع. ولم يتلق برنامج الأغذية العالمي حتى الآن سوى نحو ٢٥ في المائة من التمويل المطلوب ومن ثم اقترض ما يقارب ٤٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة من عمليات أخرى لدعم الأنشطة المنفذة في جنوب السودان. ونواقص التمويل بالنسبة للأغذية تضاهيها النواقص التي تعانيها القطاعات الأخرى حيث لم تتم تلبية سوى ٢٦ في المائة من الاحتياجات اللازمة لجنوب السودان وقت إعداد هذا التقرير.

حرية الحركة

٥٤ - يتطلب نجاح تنفيذ ولاية مجلس الأمن إتاحة حرية وصول جميع أفراد بعثة الأمم المتحدة وموظفي وكالات وبرامج الأمم المتحدة إلى الجهات التي يقصدونها. وقد أدت الحادثات التي جرت مؤخرا مع الطرفين إلى فتح الطريق من أجل إقرار الرحلات الجوية المقررة من جانب الأمم المتحدة عبر ما يُعد تقليدياً بأنه الخطوط الأمامية للصراع بين الشمال

والجنوب. وقام الفرع الإنساني من الحركة الشعبية لتحرير السودان/جيش التحرير الشعبي وهي لجنة الإغاثة والإصلاح في السودان بإسقاط الشرط الذي كان يفرض على موظفي الأمم المتحدة والشركاء من المنظمات غير الحكومية من الحاصلين على السمات السودانية أن يسافروا من الشمال إلى الجنوب مزودين بتصاريح خاصة من جانب اللجنة المذكورة أعلاه، ولم تعد الحكومة تطلب إذنا خاصا لموظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني وشركائها المزودين بتصاريح من جانب اللجنة أو بسمات سودانية للسفر في أي مكان آخر ضمن نطاق السودان.

٥٥ - كما أُحرز تقدم مؤخرا من حيث الاستعداد لتحويل الإدارة الشاملة للعمليات الإنسانية في الجنوب إلى الأمم المتحدة ولجنة الإغاثة والانتعاش السودانية. وقامت الأمم المتحدة بتيسير أول اجتماع يعقد في فترة ما بعد اتفاق السلام الشامل بين اللجنة الحكومية للمعونة الإنسانية وبين لجنة الإغاثة والانتعاش السودانية، وأفضى الاجتماع إلى إعادة تأكيد التزامهما بإزاء إطار السياسات المعتمد بشأن حالات العودة وإنشاء آليات تنسيق مشتركة وتمهيد الطريق من أجل تنفيذ العمليات الإنسانية الشاملة لكل القطاعات وفي مقدمتها توزيع المساعدات على المناطق التي تخضع سواء لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان أو للحكومة بواسطة فريق مؤلف من الشمال والجنوب يضم كذلك الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والحكومة وقد تم التوزيع في أيار/مايو ٢٠٠٥.

تشكيل بعثة الأمم المتحدة في السودان

٥٦ - في ٢١ حزيران/يونيه كانت البعثة تضم ٣٥١ من الموظفين الدوليين، منهم ٦٠ على أساس مهمة مؤقتة و ٤٣٠ من الموظفين الوطنيين و ٢٧ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين. ويتم حاليا توظيف عدد إضافي قوامه ١٣٠ من الموظفين الدوليين الذين تم اختيارهم بالفعل ويوجد قيد التوظيف ١٨٠ من الموظفين الوطنيين إضافة إلى عدد آخر تم اختيارهم من متطوعي الأمم المتحدة.

رابعا - دور الأمم المتحدة في دارفور

٥٧ - على النحو المنصوص عليه في القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، قامت البعثة منذ إنشائها بتوثيق الاتصال والتنسيق على جميع الأصعدة مع بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تعزيزا للجهود التي يقودها الاتحاد الأفريقي الرامية من أجل دعم السلام في دارفور وخاصة فيما يتعلق بعملية أبوجا للسلام ومن خلال تقديم الدعم اللوجستي والمساعدات التقنية إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وفي الخرطوم يتعاون ممثلي الخاص والممثل الخاص لرئيس الاتحاد

الأفريقي في السودان على تحقيق غرض واحد بعينه يتمثل في دعم الجهود الرامية للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع في دارفور وضمان إدماجها ضمن عملية السلام التي يتصدرها اتفاق السلام الشامل. وفي أديس أبابا، تعمل خلية مساعدة تابعة للأمم المتحدة بوصفها جزءاً من بعثة الأمم المتحدة في السودان على أساس يومي مع لجنة الاتحاد الأفريقي وعدد من الشركاء على إسداء المشورة اللوجيستية والتخطيطية لقوة عمل الاتحاد الأفريقي المسؤولة عن نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وعلى الأرض قامت بعثة الأمم المتحدة بتوزيع ضباط ارتباط من السلك العسكري والشرطة إلى مقر بعثة الاتحاد الأفريقي في الفاشر.

٥٨ - وأدى تدعيم مكاتب بعثة الأمم المتحدة في السودان في دارفور إلى توسيع آفاق التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي فيما يتجاوز التعاون السياسي والتخطيط العسكري فبات التعاون الآن يشمل جهوداً متناسقة تبذل في مجال المساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان. كما تقدم بعثة الاتحاد الأفريقي المرافقين لقوافل المساعدة الإنسانية عند طلبها من جانب الأمم المتحدة على الأرض. وتم الاتفاق أيضاً على أن تقدم بعثة الاتحاد الأفريقي سُبُل المرافقة والحماية لموظفي حقوق الإنسان التابعين لبعثة الأمم المتحدة الذين يحتاجون إلى السفر إلى مناطق الصراع وهي عادة المناطق التي تقع على صعيدها أسوأ انتهاكات لحقوق الإنسان مما جعلها أبعد ما تكون عن إمكانية الوصول إليها بالنسبة إلى موظفي حقوق الإنسان التابعين لبعثة الأمم المتحدة الذين سوف يقدمون كذلك إحاطات موجزة إلى أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا حقوق الإنسان ويتقاسمون المعلومات مع بعثة الاتحاد عندما يمكن لتدخلها أن يساهم في إسباغ المزيد من الحماية الفعالة ضد انتهاكات حقوق الإنسان. وتعاون بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي كذلك على التخطيط لإقرار سُبُل التعاون في مجال الإعلام بما في ذلك ما يتم من خلال شن حملة إعلام مشتركة في دارفور.

٥٩ - وما برحت بعثة الأمم المتحدة في السودان تتابع عن كثب وتؤيد الجهود التي يتصدرها الاتحاد الأفريقي لإعادة بدء المحادثات السياسية في أبوجا منذ الجولة الأخيرة التي تعطلت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد ظل الممثل الخاص للأمين العام وفريقه على اتصال وثيق مع فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي في أديس أبابا ومع الأطراف الدولية الأخرى المشاركة في العملية السياسية. كما واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان الحوار مع الطرفين لتشجيعهما على العودة إلى مائدة التفاوض والتجاوب مع مقترحات الاتحاد الأفريقي. وفي أعقاب تعيين سالم أحمد سالم بوصفه المبعوث الجديد للاتحاد الأفريقي إلى محادثات السلام بشأن دارفور، سافر الممثل الخاص للأمين العام إلى دار السلام وناقش معه التدابير التي يمكن اتخاذها بما يضمن تقديم بعثة الأمم المتحدة في السودان أقصى دعم ممكن من جانبها إلى عملية الوساطة السياسية التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي. كما شارك ممثل الأمين

العام في افتتاح المحادثات في أبوجا وفي المحادثات التي تمت مع الطرفين لتشجيعهما على التركيز على القضايا الموضوعية المطروحة والتوصل في القريب العاجل إلى اتفاق سياسي في هذا المضمار. ويوجد في أبوجا موظفان للشؤون السياسية تابعان لبعثة الأمم المتحدة لمؤازرة فريق الوساطة التابع للاتحاد الأفريقي.

خامسا - زيارة الأمين العام إلى أديس أبابا والسودان

٦٠ - كما يعلم المجلس، فقد شاركت في أيار/مايو، رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي ألفا عمر كوناري، في ترأس اجتماع بأديس أبابا التزم فيه المجتمع الدولي بدعم زيادة تطراً على قوات البعثة الأفريقية في السودان إلى أكثر من ٧ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة مع ما يلزم من المعدات والموارد، بما في ذلك الجسر الجوي الاستراتيجي ومرونة استخدام الأموال وتوفير القدرة على التخطيط والتنسيق. ومن أديس أبابا توجهت إلى السودان حيث عقدت اجتماعات مع النائب الأول للرئيس، علي عثمان طه، ووزير الخارجية، مصطفى عثمان إسماعيل، حول عدد من المسائل، بما فيها قرارات مجلس الأمن الصادرة في آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن السودان، فضلاً عن مسألة دارفور ونشر عناصر الاتحاد الأفريقي في المنطقة. على أنه تعين للأسف إلغاء اجتماعي الذي كان مقرراً إلى الرئيس البشير بعد أن أدت عاصفة رملية عاتية إلى استحالة عودتي إلى العاصمة قبل إنهاء زيارتي للسودان. وإضافة إلى تعهد الحكومة بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في السودان بشأن اتفاق مركز القوات، أعربت الحكومة عن رأيها بأنه من الممكن إبرام اتفاق سلام شامل من دارفور مع نهاية العام. ويعد من التطورات المشجعة قرار استئناف محادثات أبوجا في ١٠ حزيران/يونيه وتعيين سالم أحمد سالم وسيطا للاتحاد الأفريقي من أجل محادثات دارفور.

٦١ - واجتمعت أيضاً بالرئيس قرنق في رومبيك، حيث ناقشنا، في جملة أمور، أهمية الإبقاء على الزخم الحالي في تنفيذ اتفاق السلام الشامل؛ وأزمة تمويل المساعدة الإنسانية في الجنوب؛ وأهمية حل الأزمة في دارفور. وأكد السيد قرنق أيضاً نية الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في السودان.

٦٢ - وأثناء وجودي في السودان، سافرت إلى دارفور حيث زرت مخيم كالما في نيالا، قبل التوجه إلى لابادو. وخلال زيارتي إلى جنوب دارفور، التي رافقني فيها ممثلي الخاص والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي، اجتمعت إلى السلطات المحلية وتناقشت مع أشخاص مشردين داخلياً. وتأثرت كثيراً باجتماع عقدته مع مجموعة من النساء في كالما كنّ لا يزلن يعشن في ظل الخوف رغم التحسن الملحوظ في ظروف المعيشة الذي صاحب وصول بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

سادسا - الملاحظات

٦٣ - رغم أن للدعم الدولي لتنفيذ اتفاق السلام الشامل أهمية حاسمة، فإن مصير الاتفاق يظل بين يدي الطرفين أولا وقبل كل شيء، فهما مسؤولان مسؤولية كاملة عن تنفيذه. وعليهما واجب كبير الآن هو إضفاء الحيوية والشمول على هذه العملية. وللحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان سجل حافل في مجال الشراكة خلال المفاوضات، وكذلك في أثناء ما قبل الفترة الانتقالية. وعلى الطرفين الآن أن يثبتا قدرتهما على العمل معا على إنشاء نظام حكم جديد يقوم على الاحترام التام للقانون، والشمول السياسي، والشفافية والمساءلة أمام الشعب، والاستجابة لتطلعاته. لقد خاص الطرفان غمار حرب أهلية لأكثر من عقدين من الزمن، وبات يتعين عليهما أن يتخطيا ميراث تلك السنوات فيصبا شريكين من واجبهما - كعضوين في حكومة واحدة - أن يضطلعا بأداء مهمة جسيمة لغاية. ولتحقيق هذا الهدف، ينبغي للطرفين مضاعفة جهودهما وكذلك إلى حيث يمدان اليد إلى القوى السياسية الأخرى، شمالا وجنوبا، والتشاور مع المجتمع المدني والمواطنين العاديين بشأن مسار التحول الذي رسما معاملة في اتفاق السلام الشامل. ولن تدخر بعثة الأمم المتحدة في السودان، برئاسة ممثلي الخاص، جهدها من أجل دعم عملية التدامج هذه وتشجيعها.

٦٤ - وهناك إحساس ملموس لدى السودانيين بقبول تواجد بعثة الأمم المتحدة في السودان بين ظهرانيهم. إذ يبدو أنهم يرون في ذلك علامة تبعث على الأمل بأن الوقت قد حان لانتهاة فترة طويلة جدا شهدت المعاناة وتكبد الخسائر والعنف. وقد أكد هذا الإحساس في محادثاتي مع زعماء السودان السياسيين، سواء في الشمال أو في الجنوب، من خلال ما أعربوا عنه من استعداد للتعاون التام مع البعثة في أداء ولايتها. ورغم تسجيل عدد من المشاكل الإدارية الصعبة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فالبعثة واثقة من أن بالإمكان تخطيها.

٦٥ - وبوصول قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، تنتعش الآمال في تحسن الوضع إلى حد كبير. ويتطلب ذلك إيلاء اهتمام خاص، لا سيما بالعوامل الخارجية. فقد حان الوقت لأداء المجتمع الدولي ككل دور، جاء دور المجتمع الدولي ككل لتحقيق هذه الآمال. وعلى جماعة المانحين، التي ساهمت كثيرا في نجاح عملية السلام التي تصدرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) ثم أعادت التأكيد بقوة على استعدادها دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل في أواسلو، أن تثبت الآن تصميمها بأن تقدم، بطريقة منسقة وفعالة، الموارد والخبرات

اللازمة للتصدي للتحديات التي تواجه عملية السلام، والانتعاش والتعمير والتنمية في جميع أنحاء السودان.

٦٦ - وعلى الوجود المرتقب للبعثة في العديد من أنحاء البلد أن يكون بمثابة وسيط يحفز على التغيير الإيجابي. ويكتسي هذا الأمر أهمية بالغة في مجال الأمن الشامل، ولا سيما تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الدائم. وسترکز البعثة أيضا على تقديم الدعم للطرفين في المجالات التي ستسهم في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل، بما فيها المهمة العاجلة المتمثلة في تيسير عودة الملايين من المشردين داخليا واللاجئين. وسيساعد النهج المتكامل الذي تعتمد عليه الأمم المتحدة في السودان على كفالة اضطلاع المنظمة بدورها في مجابهة التحديات أمام السودان في عملية التوصل إلى سلام مستدام.

٦٧ - على أن نجاح التنفيذ خلال النصف الأول من الفترة الانتقالية يتوقف إلى حد كبير على احترام الترتيبات الأمنية ووقف إطلاق النار الدائم، وهو مجال يتسم فيه دور البعثة بأهمية حاسمة. ومن ثم يساورني القلق إزاء حالات التأخير في نشر بعض عوامل العنصر العسكري للبعثة. فقد استند في الخطط المعدة بإحكام إلى تقييم عملي لاحتياجات اتفاق السلام الشامل، فضلا عن الظروف البيئية والأمنية. مما يجعل من الأهمية بمكان تزويد البعثة بالقدرة الكافية على الأداء على المستوى الذي أسنده إليها مجلس الأمن ويتوقعه منها طرفا اتفاق السلام الشامل. ولهذا فإنني أحث البلدان المساهمة بقوات والملتزمة إزاء البعثة على نشر قواتها في الموعد المحدد.

٦٨ - وتجدر الإشارة، إلى أنه فيما يتخذ الطرفان أولى الخطوات لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، فإن التقدم المحرز في المسائل السياسية ورصد وقف إطلاق النار لن يكون له قيمة تذكر إذا لم تتحسن حياة المواطن السوداني العادي. لقد دمر الصراع الاقتصاد والهياكل الأساسية والخدمات عبر السودان، لا سيما في الجنوب. وبعد مرور ستة أشهر من هذا العام، فإن الدعم المتعهد به في أوصلو والذي كان الكثيرون يأملون في تحقيقه ما زال بانتظار ترجمته إلى حقيقة واقعة بأي شكل ملموس. كما ينبغي الإسراع بتعزيز الأعمال التحضيرية الإيجابية المضطلع بها حتى الآن في مجال ترتيبات العودة وسيادة القانون وبناء المؤسسات، بفضل تقديم مساهمات واسعة النطاق للأمم المتحدة وشركائها. بما يحقق عوائد السلام. أما التقاعس عن ذلك فقد يؤدي إلى تبدد الزخم المتولد عن اتفاق السلام الشامل. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم تحويل الجهود من مجال الإغاثة إلى مجالات الانتعاش والتنمية من خلال استراتيجية منسقة. وفي هذا الصدد، ينبغي أيضا إعطاء الأولوية لبرامج بناء

المؤسسات، بما فيها البرامج التي عرضتها بعثة التقييم المشتركة التي تمت في آذار/مارس ٢٠٠٥ بقيادة الاتحاد الأفريقي.

٦٩ - وينبغي الإسراع الآن بتعزيز العمل الجبار الذي اضطلع به في العام الماضي، الطرفان والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركاؤها والأمم المتحدة لا سيما في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعلى الطرفين بدورهما ألا يدخرا جهدا، في المبادرة، على سبيل الأولوية، إلى التواصل السليم مع الجماعات المسلحة الأخرى في السودان وكفالة شمولية عملية المصالحة الوطنية قدر المستطاع. وسيترتب على ذلك أثر إيجابي ينعكس على التحديات الأخرى في المرحلة الانتقالية، بما فيها تلبية الاحتياجات الخاصة للمرأة ومشاركتها في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وعلى الطرفين أيضا تعبئة مواردهما وحشد إرادتهما السياسية لحل مشاكل حقوق الإنسان وحماية السكان المدنيين.

٧٠ - وفي غضون ذلك، ينبغي لأطراف الصراع في دارفور ألا تدخر جهدا من أجل النجاح في اختتام جولة المحادثات الحالية في أبوجا. وعلى الشركاء الدوليين أيضا أن يواصلوا تزويد وساطة الاتحاد الأفريقي بجميع ما يلزمها من دعم، على أن يوضحوا للأطراف في الوقت نفسه بأنه لا سبيل لإنهاء الصراع إلا من خلال تسوية سياسية، وبأن محادثات أبوجا هي المحفل الوحيد المقبول لتحقيق هذا الهدف. وسوف تواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع شركائها المنفذين، مساعدة لجنة الاتحاد الأفريقي على كفالة المتابعة الملائمة لمؤتمر إعلان التبرعات لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، المعقود في ٢٦ أيار/مايو. كما ستواصل الأمم المتحدة المشاركة بنشاط في تنسيق هذه الجهود.

٧١ - ومن المهم أيضا التشديد على أن المسؤولين عن اقتراف الفظائع المرتكبة في دارفور سيُساءلون عن أفعالهم، إذ لن يُسمح بالإفلات من العقاب. وسوف ينطوي إخضاع هؤلاء الأفراد لسيادة القانون ومحاكمتهم حسب الأصول على رسالة واضحة وقوية مفادها أن السودان شرع في الوفاء بوعد اتفاق السلام الشامل، الذي يهدف إلى أن يكون السودان بلدا يسوده العدل وينعم بالازدهار ويمارس الديمقراطية، حيث يعيش جميع السودانيين بأمان وكرامة، وفي ظل الثقة الكاملة في المستقبل.

بعثة الأمم المتحدة في السودان
قوام البعثة من الأفراد العسكريين والشرطة المدنية
(في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)

البلدان	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون للأمم المتحدة	الجنود	ضباط الأركان	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	٥			٥
الأردن	٣		٤	٧
إسبانيا			٢	٢
أستراليا	١		٣	٤
ألمانيا	٢		٢	٤
إندونيسيا	٤			٤
أوغندا	٤			٤
إيطاليا		٣	٢	٥
باراغواي	٦			٦
باكستان	٣		٥	٨
البرازيل	٧			٧
بنغلاديش	١١	١٠٠	١٤	١٢٥
بنن	٢			٢
بولندا			٢	٢
بيرو	٨			٨
تركيا			٣	٣
جمهورية تنزانيا المتحدة				١
جمهورية ملدوفا	١			١
الدانمرك		٦	٨	١٤
رواندا	٦			٦
روسيا	٥			٥
رومانيا			٣	٣
زامبيا	٩		٢	١١
زمبابوي	٥			٥
سري لانكا				١
السلفادور	٢			٢

البلدان	العنصر العسكري			
	المراقبون العسكريون للالأمم المتحدة	الجنود	ضباط الأركان	الشرطة المدنية
السويد			٦	٣
سويسرا			١	١
الصين			١	١
غواتيمالا	٦		٦	
الفلبين				٦
فنلندا			٣	٢
فيجي	٢		٢	
قيرغيزستان	٥		٥	
كرواتيا			٣	٣
كمبوديا	٥		٥	
كندا			٩	٩
كينيا			٣	١
ماليزيا			٣	١
مصر	٢		٧	٩
ملاوي	٧		٧	
المملكة المتحدة			٣	١
منغوليا	٢		٢	
موزامبيق	١		١	
ناميبيا	٢		٢	
النرويج	٢		٦	٢
النمسا			٥	٥
نيبال		٢٢٣	٥	١
نيجيريا	٥		٥	١
الهند		١٦٤	٥	١٦٩
المجموع	١١٨	٤٩٦	١١٠	٧٢٤
				٣٢

